التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في العراق
التحديات والفرص

أ. د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

ملخص

في ظروف الازمات المتلاحقة والتحول المجتمعي السريع (جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية وموجة التغيّر التكنولوجي الكاسحة، وما تفرزه الثورة الصناعية الرابعة)، تنشأ اجيال جديدة من أوجه عدم المساواة تتجلى مظاهرها في فجوات التنمية البشرية عبر أشكال وأنماط جديدة من التفاوتات. وتتطوّر أوجه عدم المساواة في الإمكانات بطرق مختلفة . ويبدو ان عدم المساواة في الإمكانات الأساسية، المرتبط بأشكال الحرمان الأشد، آخذ في التقلص، في بعض الحالات، كما في عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي . ولعل من المهم الإشارة ان الكثير من المجتمعات ممن كانت مؤشرات تنميتها في الأسفل وصلت اليوم الى العتبات الأولية للتنمية البشرية، ولكن في الوقت نفسه، تتفاقم أوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة التي تعكس جوانب من الحياة يحتمل أن تزداد أهميتها في المستقبل لأنها ستعتمد على التمكين وبناء القدرات والابتكار في السياسات وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ومن يتمتعون اليوم بهذه الإمكانات يقفون على أبواب غد أفضل وخيارات أوسع.

هذا التراكم المبني على التفاعل المجتمعي كثيراً ما يفاقمه اختلالات بنيوية عميقة في موازين القوى، وهي مظاهر ليست سبباً للإجحاف والتداعيات قدر ما هي نتيجة له، تدفعها عوامل متجذرة في البنى المجتمعية (الولاءات، الغلبة، ثقافة الغنيمة، الجهل، التخلف) والاقتصادات (الريعية، تردي مناخ الاستثمار، اختلال موازين المدفوعات) والبنى السياسية (ثقافة المحاصصة، الولاءات الخارجية).

وهنا يمثل تقييم ديناميات عدم المساواة في التنمية البشرية ممارسة كلية شاملة. إذ يتجاوز هذا التقييم عدم المساواة في الدخل ويتضمن أبعاداً متعددة أخرى من قضايا الحياة والمجتمع. ومن ثم ، يمكن أن يصبح هذا المعترك مسعاً معقداً. نحاول في هذه الورقة اظهار كيف تتفاعل التفاوتات في التنمية البشرية وتديم نفسها. وتكشف بأن عدم المساواة في الدخل يؤثر سلبًا بمجموعة من المجالات الرئيسة للتنمية البشرية، في مقدمتها الم المباشرة التعليم والصحة. بينما تتجاوز في المجالات الاخرى النتائج الفردية، لتشمل الظروف التي تحدد او تشكل التنمية البشرية. ان جميع هذه المتغيرات تنعكس بشكل او بآخر على فرص التماسك الاجتماعي الذي يتجلى بمدى ثقة الناس في بعضهم البعض والمشاركة بالحياة المدنية والاجتماعية في مجتمعاتهم المحلية. إنها بلا شك تشكل منظومة تفاعلات الناس في مجتمعاتهم الإنسانية، كما تنعكس على فرص تحقيق السلام والأمن، الذي يشير إلى البيئة الآمنة التي يحتاجها الناس لتطوير إمكاناتهم الكاملة.

وهنا تجدر الإشارة ان معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تعني التصدي الحازم لهذه العوامل :فالتحسين الحقيقي لن يتأتى عن محاولة تصحيح الفوارق فقط عندما تكون مداخيل الأفراد قد أصبحت بالغة التفاوت، لأن أوجه عدم المساواة قد تبدأ منذ وقت طويل من عمر الانسان وحتى قبل الولادة أحياناً، ويمكن أن تتراكم على امتداد حياة الانسان . كما لا يكون التحسين الحقيقي والارتقاء في المؤشرات أيضاً بالنظر إلى الوراء ومحاولة تكرار سياسات ومؤسسات نجحت في خفض عدم المساواة في أوقات وبلدان معيّنة خلال القرن العشرين .ففي هذه الظروف بالتحديد ترسّخت اختلالات موازين القوى، وازداد بفعلها تراكم المكاسب على مدى دورة الحياة.

ان مسار التنمية المستدامة الشاملة في العراق ما يزال متعثراً، إذ يتعرض العراق لمجموعة واسعة من التحديات، بعضها من المحتمل أن تصبح ملزمة القيود في جهودها لتعزيز جودة نوعية الحياة (إنسان أكثر عدلاً واستدامة تطويراً). غير ان عدم المساواة ما تزال كبيرة ومثيرة للقلق، على الرغم من المبادرات المتعددة – على المستوى الوطني المستوى ي أيضًا. لقد أظهرت المسوح والدراسات الحديثة أنه على الرغم من اتساع معدلات توزيع الدخل إلا ان عدم المساواة فيها قد اتسعت خلال العقدين الاخيرين. علاوة على ذلك ، عدم المساواة والتفاوت في الدخل والثروة أصبحت أكثر ترابطًا وتأثيراً متبادلاً. إذ اتسعت تلك التفاوتات والفجوات بين الاقليم والمركز، فضلاً عن الثغرات الحقيقية بين التنمية الحضرية والريفية. وبين المحافظات وبين الذكور والاناث. المحافظات الأكثر استقراراً كانت اوضاعها الأفضل مكنتها تلك الفرص من الاستفادة أسرع من الأوضاع وفرص الاستثمار الجديدة، بينما تأخرت المحافظات الجنوبية والمناطق التي تعرضت للإرهاب كثيراً، حيث واجهت انتكاسات وعقبات كبيرة، واتسعت باطراد الفجوات لا سيما بعد الازمة المزدوجة عام 2014 (احتلال الإرهاب لعدد من المحافظات وانهيار أسعار النفط).

وإذا كانت معظم التقارير والدراسات تركز في تحليلها على الماضي أو على الوقت الحاضر، فان المتغيرات العالمية. الجديدة تتطلب النظر فيما سيؤدي اليه عدم المساواة في المستقبل، ذلك ان الأنماط الجديدة من الفجوات تتفاعل مع أشكال من القوى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية التي سترسم معالم حياة شباب اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل.

تتطور الإمكانات بتغيّر الظروف، كما بتغيّر القيم وتغيّر مطالب الناس وتطلعاتهم .واليوم، لم يعد كافياً الحصول على الأساسي من الإمكانات، أي تلك المرتبطة بغياب الحرمان المدقع، فقد أصبحت الإمكانات المعززة ضرورة حاسمة لتمكين الناس من تملّك" سيرة حياتهم. وتكفل الإمكانات المعززة للناس قدراً من الولاية على حياتهم . وبما أن بعض الإمكانات تنبني على مدى حياة الإنسان، فإن إحراز مجموعة من الإمكانات الأساسية، مثل البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة أو تعلم القراءة، يوفر عتبة انطلاق إلى تكوين إمكانات معززة في مرحلة لاحقة من الحياة. وينعكس تطوّر مماثل من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة في استعمال التكنولوجيا أو القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية، من المخاطر المتواترة القليلة الأثر إلى الأحداث الكبيرة غير المتوقعة . وهذا التمييز مهم أيضاً عندما يتعلق الأمر بفهم أوجه عدم المساواة بين المجموعات، مثل التقدم من قدرة النساء على التصويت في الانتخابات (قدرة

أساسية) إلى مشاركتهن في السياسة كقائدات على الصعيد الوطني(قدرة معززة .)وتطور الطموح من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة يعكس التطوّر من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

وهنا ينبغي التركيز على التحديات والتفاوتات في توزيع الدخل، وتقديم الخدمات العامة لمواجهة التوقعات الشعبية المتصاعدة والمطالب الاجتماعية المتزايدة لإنشاء محركات جديدة للنمو بما يتفق مع المرحلة الحالية من التنمية في العراق وأخيرا التحديات البيئية.

فمنذ ثلاثة عقود، (تحديداً منذ حرب الخليج الثانية 1990)، يمر العراق من بين العديد من البلدان المأزومة، في مفترق طرق حاسم تتهدد خلالها فرص الحفاظ على الامن الإنساني، والاستقرار الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة، وضمان رفاهية الناس، وتأمين العدالة والانصاف، وتحقيق فرص الاندماج والتنمية الاجتماعية، بعد ان تعرض عموم المجتمع لاختراقات وانتهاكات جسيمة هددت مصادر الحياة وفاقمت مستويات الحرمان وتوفير احتياجات الناس للعيش بحياة أفضل، والوصول للتنمية البشرية الشاملة والمنسقة.

ولا ريب ان الحركات الاحتجاجية ومظاهر التطرف والعنف التي تتجلى صورها اليوم ما هي إلا إشارة واضحة إلى أن المجتمعات الإنسانية، على الرغم من كل ما حققته من تقدم في عالمنا المعولم، دخلت شيئاً فشيئاً في مأزق يصعب تضميد جراحه سريعاً. وبات الناس يتجهون إلى الشارع للاحتجاج لأسباب مختلفة في مقدمتها ارتفاع كلف المعيشة: ارتفاع أسعار الوقود وخدمات التعليم والصحة الى التفاوت الحاد بين الأشخاص وبين الريف والحضر والمحافظات، وإلى المطالبات السياسية بالتغيير للنظام السياسي. أما المحرك المشترك لجميع هذه المطالب فهو الشعور العميق والمتفاقم بالإحباط بسبب عدم المساواة. ويتطلب فهم كيفية التعامل مع ما تعانيه مجتمعاتنا اليوم من اضطراب النظر وبعمق إلى" طبيعة التفاوتات "، وهذا الموضوع هو جوهر التنمية البشرية والاجتماعية.

جائحة كورونا والتنمية المستدامة

لقد فرضت ظروف وباء كورونا وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية حالات من التوتر غير المحسوم بين الناس والتكنولوجيا، بين الناس والبيئة المحيطة بهم، وبين من يملكون ومن لا يملكون. وهذه التوترات تشكل بالفعل جيلًا ومستويات جديدة من عدم المساواة- المتعلقة بالقدرات المعززة وهي من الضروريات الجديدة لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، كما حددتها تقارير التنمية البشرية عام 2019. لكن الاستجابة للأزمة يمكن أن تحدد كيفية معالجة هذه التوترات وما إذا كانت التفاوتات في التنمية البشرية قد تقلصت.

لقد عكست معطيات الواقع والتوثيقات الميدانية شدة أزمة التنمية البشرية التي تتكشف عواقبها وتداعياتها يومياً. إذ القت هذه الجائحة بظلالها على المشهد الاجتماعي وتفاقمت المشكلات على صعيد الفرد

والاسرة والمجتمع المحلي، وتصاعدت مستويات العنف، لا سيما العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، كما ان تزامن الجائحة بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن حظر التجوال لآماد طويلة وحرمان الكثير من الشرائح الفقيرة والعاملين في القطاع غير المنظم من ممارسة أعمالهم وانهيار أسعار النفط، كل ذلك القى بظلاله على المشهد التنموي بشكل عام والأوضاع الاجتماعية بشكل خاص.

ان مثل هذه التطورات يتطلب اعتماد مناهج تنطوي على إطار تقييمي لتجليات وتداعيات الأزمة وصياغة السياسات الاجتماعية المستجيبة التي تؤكد على الطاقات الكامنة للناس وان يفعلوا ما يطمحون إليه في الحياة. . ان تقييم الأزمة وتداعياتها على الامن الاجتماعي لابد ان يستمد من المرتكزات الأصلية التي تستند إلى مؤشرات التنمية البشرية التي تأخذ بنظر الاعتبار البعد التعليمي الذي يعكس آثار إغلاق المدارس وتدابير التخفيف -وما إلى ذلك من التوقعات الحالية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2020. وهذا يتوافق بالتأكيد مع انخفاض حاد وغير مسبوق في مؤشرات التنمية البشرية، إذ يصبح ما يقرب 9 من كل 10 طلاب خارج المدرسة، كما تشهد معظم الاقتصادات ركوداً كبيراً (بما في ذلك انخفاض بنسبة 4 % في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في جميع أنحاء العالم) ، ان الانخفاض في المؤشرات - يعكس تضييق فرص بناء القدرات – وهو ما يكون معوقاً لكل تقدم وتطوير للإنسان في السنوات القادمة. الأهم من ذلك. ان هذه المتغيرات تظهر أيضا أهمية تعزيز الإنصاف وبناء القدرات-حيث تحاول كل دولة ان تسد الفجوات التنموية وتضميد الجراح للوصول الى التنمية البشرية وتعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق جودة نوعية الحياة واستدامتها.